



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

كلمة السيد رئيس الحكومة
جلسة المساءلة الشهرية بمجلس المستشارين

حول موضوع: "المقاربة الحكومية المندمجة لتحقيق
السيادة الغذائية"

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أود، في البداية، أن أتقدم بأحرّ التهاني إلى صاحب الجلالة، نصره الله، بمناسبة تأهل المنتخب الوطني المغربي إلى ثمن نهائي كأس العالم فيفا 2026.

كما أغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالتهنئة إلى عموم المواطنين والمواطنات بهذا الإنجاز المشرف. وأدعو إلى مواصلة دعم عناصر المنتخب الوطني والمسؤولين والطاقم التقني، مع التعبير عن خالص الشكر والتقدير لهم على هذا الإنجاز الذي يؤكد المكانة المتميزة التي تواصل النخبة الوطنية احتلالها في كرة القدم العالمية.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني الحضور إلى مجلسكم الموقر، طبقاً لأحكام الفصل 100 من الدستور، لتقديم جواب الحكومة على أسئلة السيدات

والسادة المستشارين المحترمين، في موضوع "المقاربة الحكومية المندمجة لتحقيق السيادة الغذائية".

ونظرا لأهمية الموضوع الذي نناقشه اليوم، والذي يحظى بمكانة بالغة وذات طابع سيادي ببلادنا، اسمحوا لي أن أجدد التأكيد على الانخراط التام للحكومة وانفتاحها الدائم على كل المبادرات البرلمانية الرقابية والتشريعية المرتبطة بهذا الشأن.

وذلك بما يضمن توجيهها أمثل لكل البرامج العمومية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في كافة أبعاده.

وبهذه المناسبة فإن الحكومة تثمن عاليا دور البرلمان كشريك أساسي في مواكبة السياسات العمومية.

وإذ نتطلع إلى تعاطيكم الإيجابي، وإلى قوتكم الاقتراحية لكسب هذا الطموح الوطني، فإننا ندرك أن مواجهة التحديات المعقدة والمتراصة التي يطرحها هذا المجال الحيوي لن تنجح إلا وفق منهجية مشتركة ومسؤولة، تتوحد حولها كافة الجهود وتوضع المسؤوليات في إطارها الصحيح.

حضرات السيدات والسادة،

جعلت المملكة المغربية من رهان الأمن الغذائي وتأمين مقومات الاكتفاء الذاتي واستدامته جزءاً لا يتجزأ من سيادتنا الوطنية الشاملة، ومحدداً استراتيجياً لا غنى عنه لتحسين السلم الاجتماعي.

وهو توجه فرضته بقوة تحديات الإجهاد المائي البنيوي، والتغير المناخي، وتقلبات الأسواق العالمية.

ومن هذا المنطلق؛ فإن بناء اقتصاد غذائي مستدام، قائم على منظومة فلاحية عصرية ينبع من وعي بلادنا العميق والتاريخي، بضرورة إدراج محور الاستدامة الغذائية ضمن سياساتنا القطاعية. الشيء الذي مكننا من إعادة صياغة منظومتنا الغذائية وتجاوز مختلف المقاربات التقليدية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المملكة شرعت في تبني نمط متقدم للتخطيط الاستباقي في مجال

التنمية الفلاحية، مدعومة في ذلك "بمخطط المغرب الأخضر" الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، سنة 2008.

وهو مخطط ملكي طموح، مكن من الارتقاء بحكمة القطاع وتطوير إنتاجيته عبر إعطاء دفعة قوية للأنشطة الفلاحية وإحداث انتقالات سوسيو-اقتصادية ملموسة داخل المجال القروي .. لاسيما تلك المتعلقة بمضاعفة الناتج الداخلي الفلاحي ليبلغ متوسط نموه السنوي 4,7%، خلال الفترة 2008-2020. من خلال تعبئة استثمارات ضخمة قاربت قيمتها الإجمالية 132 مليار درهم، وجهت أساسا للنهوض بجودة البنيات التحتية الإنتاجية وتنمية السلاسل الفلاحية وتوطيد مشاريع الفلاحة التضامنية.

غير أن "مخطط المغرب الأخضر" لم يبق حبيس جوانبه الاستثمارية فقط، بل جعل من العنصر البشري وتنمية العالم القروي أهم توجهاته الاستراتيجية. فقد تم خلق أزيد من 50 مليون يوم عمل إضافي بنسبة تشغيل بلغت 75% في الوسط القروي.

فضلا عن تحسين دخل الأسر القروية وإدماج صغار المنتجين، من خلال إطلاق 989 مشروعا تضامنيا لفائدة 730.000 مستفيد.

وهي مداخل أساسية شكلت صمام أمان للمستهلك المغربي وسدا منيعا لحماية السوق الوطني من كل التوترات المتلاحقة التي عاشتها غالبية الاقتصاديات الدولية.

الأمر الذي رفع مناعة الفلاحة المغربية ومكنها من تجاوز اختبار جائحة كوفيد بكفاءة عالية.

ولقد كسبنا فعلا، بفضل مخطط المغرب الأخضر، رهان مرحلة عالمية حرجة ... بفضل سياسة إنتاجية ناجحة، غطت حاجياتنا الاستهلاكية الأساسية بدرجات متقدمة.

حيث تراوحت نسبة التغطية من اللحوم الحمراء والدواجن والخضر والفواكه والحليب ما بين 98% و100%.

إنها فعالية ميدانية ملموسة ... كرست مكانة المغرب كقوة فلاحية صاعدة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

حضرات السيدات والسادة،

إن التذكير بهذا التقييم الإيجابي لمخطط المغرب الأخضر، لم تكن الغاية منه مجرد استعراض لمؤشرات التقنية. بل بهدف رصد حجم التحولات الهيكلية التي شهدتها القطاع، وتأمل أبعاده الاجتماعية وأثره الاقتصادي. فبفضل أسسه الهيكلية ... تم نقل القطاع الفلاحي من نشاط تقليدي-معيشي إلى قاطرة استراتيجية للتنمية الشاملة.

واستكمالاً لهذه الدينامية الواعدة التي تحققت بفضل الخيارات التي أرساها "مخطط المغرب الأخضر" انخرطت بلادنا في مرحلة جديدة ضمن مسارات تحول منظومتنا الفلاحية، من خلال إطلاق استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030".

التي تركز بدورها على قيادة تحول هيكلي وجذري لفلاحة مندمجة، وتدشين عهد جديد من الإنتاجية المستدامة. دون إغفال أبعادها المجالية الكبرى، التي ترمي لتنمية الرأسمال البشري وإعادة الاعتبار للعالم القروي، كقاعدة صلبة للأمن الغذائي.

وذلك من خلال إنصاف الفلاح الصغير والمتوسط، ودعم الأسر القروية وضمان استقرارها وكرامتها. وهي مداخل مهمة وذات أولوية، تلتقي مع الرؤية الملكية السامية للنهوض بأوضاع العالم القروي ببلادنا، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

حيث سبق لجلالة الملك أن دعا بمناسبة افتتاح السنة التشريعية لسنة 2018 إلى "انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن.." انتهى المنطوق الملكي السامي.

وفي هذا السياق، عملت الحكومة على تحسين ظروف العيش والاستقرار في العالم القروي وتحفيز التشغيل والنشاط المقاولاتي لدى الشباب.

حيث تم تفعيل آليات الإدماج الاجتماعي الموجهة لفائدة الفلاحين، إذ تمكنت الحكومة من تعميم خدمات التغطية الصحية الاجبارية والدعم الاجتماعي المباشر على ما يناهز 1,4 مليون فلاح.

مع تحسين ظروف العمل الفلاحي، عبر الرفع من الحد الأدنى للأجر الفلاحي (SMAG) بنسبة 25% في إطار جولات الحوار الاجتماعي.

وتمكين أكثر من 17.000 شاب من الولوج إلى التمويلات والتحفيزات العمومية لإنجاز مشاريعهم الفلاحية وشبه الفلاحية، مع إحداث 30 مركزا جهويا للتكوين في المجال الفلاحي.

دون إغفال الجهود المبذولة لتعبئة مليون هكتار من أراضي الجموع لفائدة 200.000 مستفيد من المستثمرين وذوي الحقوق والشباب بتنسيق مع القطاعات المعنية.

وإطلاق مشاريع الفلاحة التضامنية على مساحة تتراوح بين 350.000 إلى 400.000 هكتار في أفق 2030 بالمناطق الهشة لصالح الفلاحين الصغار والشباب والنساء.

ورغم صعوبة الظرفية المناخية، التي امتدت لأزيد من 7 سنوات من الجفاف، فقد عرفت الأنشطة الفلاحية نموا مهما بلغ 4,6% عند متم سنة 2025، ويرتقب أن يرتفع إلى 15% مع نهاية سنة 2026.

مستفيدا من الأداء الجيد والتطور الملموس الذي عرفته سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني خلال الولاية الحالية.

حيث عملت الحكومة على توقيع 19 عقد برنامج مع مهني القطاع بميزانية إجمالية تناهز 110 مليار. ما منح دفعة قوية لتحديث سلاسل الإنتاج وتعزيز مكتسباتها،

فضلا عن إحداث دينامية مهمة في مجال الإعداد الهيدروفلاحي على مساحة إجمالية تبلغ 72.450 هكتارا، وتوسيع مساحات الري بالتنقيط.

وهي تحولات نوعية ساهمت في تثمين حوالي 541 مليون متر مكعب من مياه السقي، وتحسين خدمة الري لما يناهز 18.000 ضيعة فلاحية.

ويرتقب بلوغ 930.000 هكتار مجهزة بالسقي الموضعي بحلول نهاية 2026 أي ما يعادل 58% من المساحة المسقية.

كما تتم مواصلة تنزيل برنامج إعادة تأهيل دوائر الري الصغير والمتوسط الذي يغطي أزيد من 200.000 هكتار.

وهي برامج بنىوية كانت لها انعكاسات إيجابية في تحسين دخل أكثر من 14.000 ألف فلاح.

أما على مستوى البنيات التحتية للقطاع الفلاحي، فإن الحكومة تقود برامج طموحة لعصرنة وتثمين المنتجات، حيث شهدت هذه الولاية الحكومية اهتماما غير مسبوق بتحديث مسالك التوزيع والتسويق.

إذ تم الانتهاء من أشغال سوق الجملة بتطوان، وإنجاز 8 أسواق جديدة للماشية في مدن العيون وبوجدور وسيدي بنور وأزرو وميسور والداخلية.

فضلا عن 17 سوقا آخر في طور الإنجاز، و10 أسواق في طور توقيع اتفاقيات الشراكة. وإلى غاية فبراير 2026، تم اعتماد 19 مجزرة وترخيص 17.323 مؤسسة غذائية من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وذلك من أجل تحسين جودة وسلامة المواد الغذائية في سائر حلقات سلسلة الإنتاج والتوزيع.

كما تم تشغيل 5 أقطاب فلاحية بكل من مكناس وبركان وتادلة وسوس واللوكوس، التي تضم حاليا ما مجموعه 426 وحدة صناعية. ويرتقب إطلاق أشغال القطبين الفلاحيين لكل من الحوز والغرب.

أما على مستوى قطاع الصيد البحري؛ فإن الاستراتيجية التي قادتها الحكومة مكنت من تعزيز صمود القطاع في وجه الركود الجيوسياسي على الصعيد العالمي.

متمكنا بذلك من رفع قيمته المضافة وحجم تعاملاته الداخلية والخارجية، مرتكزا على تطوير البنيات التحتية لتسويق المنتجات البحرية وتعزيز جودة العرض الموجه للمستهلك المغربي. وفي هذا الصدد، تمكنت الحكومة من تخفيض تكاليف الإنتاج المتعلقة بتربية الأحياء المائية، عبر تخفيض الإجراءات الضريبية على أعلاف الأسماك.

إضافة تقريب الأسماك المجمدة من فئات واسعة من المواطنين، عبر توفير منتجات متنوعة بجودة مناسبة وأسعار تنافسية من خلال مبادرات نوعية على غرار مبادرة "الحوت بثمن معقول" التي نشتغل على استدامتها طيلة السنة عوض شهر رمضان فقط. كلها إجراءات تعكس الحصيلة الإيجابية للقطاع، حيث حقق 15 مليار درهم كرقم معاملات داخلي، بكمية مفرغات داخلية تقدر بـ 1,2 مليون طن.

مع تسجيله رقم مهم على مستوى مناصب الشغل التي تبلغ اليوم 270.000 منصب شغل، واستقطاب نحو 5 مليارات درهم من الاستثمارات الخاصة.

وهي دينامية تعزز من جاذبية القطاع، وتمكنه من لعب أدوار طلائعية على مستوى توسيع العرض السمكي وتحسين الولوج إلى المنتجات البحرية بأسعار معقولة.

كما تدعم الحكومة هذا النجاح بإجراءات هيكلية أخرى تستهدف إعادة تنظيم سلاسل التسويق والحد من المضاربات والتصدي لآثار التضخم.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أدركنا منذ بداية الولاية الحكومية الحالية، على أن الحفاظ على جودة وكفاءة نظمنا الغذائية يتطلب رسم مستقبل واضح لسياسة التنمية الفلاحية في مختلف أبعادها.

ذلك أن التحديات المركبة التي عاشتها بلادنا على غرار باقي دول العالم، فرضت واقعا جديدا حتم علينا ضرورة امتلاك مقاربة متكاملة.

وحتى لا نبقي تحت رحمة التقلبات، اختارت الحكومة بجرأة
سياسية طريق الاستثمار الفوري في هذا التكامل.

وهي مقارنة حكومية شجاعة جعلت من الربط البنيوي بين
القطاعات نواتها الصلبة وحرصت على ضمان التقائية السياسات
العمومية، ضمن رؤية موحدة.

فلا وجود اليوم لسيادة غذائية حقيقية ... دون سيادة مائية
وطاقية داعمة لها.

ولا يمكن حسم معركة الأمن الغذائي ... دون تحصين الفلاح
ودعم استقرار العالم القروي.

حيث لم نكتفِ بالتدبير القطاعي المعزول، بل ارتكزت مقاربتنا على
هندسة منسجمة وقرارات سيادية حاسمة.

وقد شملت هذه الدينامية الحكومية الطموحة، إعادة النظر في
سياستنا المائية.

من خلال تحيين البرنامج الوطني للتزود بمياه الشرب والسقي
2020-2027، ورفع غلافه الإجمالي من 115 إلى 143 مليار درهم.
الشيء الذي ساهم في تسريع مجموعة من الأوراش الاستعجالية،
وتحقيق قفزة نوعية في التدبير المبتكر لمواردنا المائية.

حيث تم تعزيز المصادر غير الاعتيادية للماء، من خلال مضاعفة القدرة الإنتاجية لتحلية مياه البحر 9 مرات. لتبلغ 415 مليون متر مكعب مع نهاية 2025، بعدما لم تتجاوز 46 مليون متر مكعب فقط سنة 2021.

مع الشروع في إنجاز مجموعة من محطات التحلية الجديدة، بطاقة إنتاجية تناهز 1,7 مليار متر مكعب في أفق 2030، وتغطية ثلثي الحاجيات من الماء الشروب وسقي 147.000 هكتار. فضلا عن ذلك، نجحت الحكومة في إحداث مشروعات للربط بين الأحواض المائية لتغطية العجز الهيكلي الذي تعرفه بعض المناطق.

وقد مكن هذا الورش الذي تم تنزيله ضمن آجال زمنية قياسية لا تتعدى 10 أشهر، في تحويل أكثر من 400 مليون متر مكعب من الماء في السنة وتزويد ما يفوق 11 مليون نسمة، داخل محور الرباط - الدار البيضاء.

دون إغفال الجهود المبذولة في إنهاء أشغال 7 سدود كبرى بسعة تخزينية تقارب مليار و700 مليون متر مكعب. مع مواصلة بناء 12

سدا كبيرا آخر، بهدف بلوغ سعة تخزينية إجمالية تناهز 27 مليار متر مكعب.

كما عملنا على مواكبة هذا التحول، بتدابير مندمجة لا تقل أهمية، لاسيما من خلال إعادة استعمال المياه العادمة التي بلغ حجمها حوالي 52 مليون متر مكعب في السنة.

إضافة إلى مواصلة برنامج الاقتصاد في استعمال الماء، ولا يسعنا اليوم إلا أن نفتخر بما تحقق، فالحكومة الحالية لم تعد تواجه الإجهاد المائي بالحلول التقليدية نفسها.

بل انتقلنا إلى الاعتماد على جيل جديد من الحلول العملية ذات البعد المستدام، ستضمن حيوية أنشطتنا الاقتصادية والفلاحية وتؤمن حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية.

ومن جانب آخر، جعلت الحكومة من كسب معادلة السيادة الطاقة رافعة أساسية لبناء منظومة إنتاجية، بما يعزز من مكانة المغرب كفاعل موثوق على المستوى الدولي، كشريك محوري في سلاسل القيمة العالمية.

حيث إن التحول الطاقى الذى تقوده الحكومة، تحت القيادة السامية لجلالة الملك حفظه الله، يشكل عامل جذب رئيسى للاستثمار والاقتصاد الوطنى رافعة حقيقية للتنمية.

وقد تمكنا خلال هذه الولاية من إطلاق مشاريع من المستوى المتقدم، ونجحنا فى ترسيخ ريادة المملكة فى مجال الطاقات المتجددة والنظيفة على الصعيد الدولى.

فقد عملت الحكومة على تقليص التبعية لمصادر الطاقات التقليدية، وتقوية القدرة الوطنية على تلبية الطلب المتزايد فى أفق بلوغ 52% من المزيج الطاقى بحلول سنة 2030.

حيث تم رفع حصة الطاقات المتجددة فى مزيج الكهربائى للقدرة المنشأة من 37,1% سنة 2021 إلى 46,1% حالياً.

فضلاً عن إطلاق عرض المغرب للهيدروجين الأخضر الذى يأتى كحلقة استراتيجية ضمن مسار سيادتنا الوطنية.

بالنظر لما يتيح هذا الورش من إمكانيات مستقبلية واعدة. ولأن النقل هو شريان الاقتصاد ومحرك أسعار المواد الغذائية، فقد أقرت الحكومة دعماً استثنائياً مباشراً لفائدة مهني النقل الطرقي.

بلغت حصيلته الإجمالية 8,63 مليار درهم منذ مارس 2022 إلى غاية ماي 2024. وهي خطوة استباقية حاسمة منعت تأثير أسعار المحروقات الدولية على نقل البضائع والمنتجات الفلاحية، وبالتالي الحد من انعكاساتها السلبية.

حضرات السيدات والسادة،

لا شك أن نجاعة القرار السياسي ووضوح الرؤية الحكومية، لا تقاس في زمن الرخاء، بل تبرز في مواجهة الأزمات. وكما لا يخفى على الجميع فقد تزامنت الولاية الحالية مع سياق مضطرب، تداخلت فيه عوامل مناخية وتقلبات السوق الدولي. مما أفرز ظرفية معقدة وذات مخاطر مركبة؛ جفاف غير مسبوق، تضخم مستورد، والتهاب في أسعار الطاقة. إلا أنه بفضل التوجيهات الملكية المتبصرة، كانت الاستجابة الحكومية شجاعة، فورية، ومسؤولة.

وأثبتنا للعالم، أننا نملك رؤية واقعية ... لملفات حاسمة ... حيث لم نكتفِ بإدارة توترات متتالية فقط، إنما جعلنا منها فرصا لكسب السلم والاستقرار الاجتماعيين.

ففي عمق سنوات الجفاف التي اجتازتها بلادنا، لم تترك الدولة الفلاح المغربي يدبر ظروفه وحيدا. حيث رصدت الحكومة ميزانيات استثنائية، وأطلقت برامج استعجالية للحد من آثار الجفاف.

مساهمة بذلك في التخفيف من أعباء الفلاحين والمنتجين ودعم سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي، بميزانية إجمالية تقدر ب 20 مليار درهم.

وقد استهدفت هذه المقاربة جوانب أساسية تهم دعم الكسابة ومربي الماشية، وشملت التدخلات توفير حوالي 27 مليون قنطار من الشعير المدعم، و8,5 قنطار من الأعلاف المركبة لفائدة مربي الأبقار وقطاع الدواجن.

إضافة إلى تقديم دعم مالي مهم لعدد من سلاسل الخضروات الأساسية والبذور والأسمدة خلال المواسم الفلاحية 2023-2025.

لاسيما سلسلة الطماطم البطاطس والبصل، مع توفير 650.000 طن من الأسمدة الفوسفاتية و3 ملايين قنطار من الأسمدة الأزوتية المدعمة لفائدة أكثر من 160.000 فلاح.

دون إغفال الجهود المتخذة لتعزيز القدرة المالية للقرض الفلاحي، لدعم الفلاحين وتحسين الولوج إلى التمويل.

في نفس الإطار، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، شرعت الحكومة في التنزيل المحكم لبرنامج إعادة تشكيل القطاع الوطني بميزانية قدرها 12 مليار درهم.

من خلال توجيه دعم مالي مباشر لفائدة المربين، حيث خلصت عملية إحصاء القطاع الوطني، إلى إعداد قاعدة دقيقة للبيانات، بتسجيل مليون و200.000 كساب من مختلف مربّي الماشية.

كما حرصت العملية على توجيه الدعم الأكبر لفائدة فئة الفلاحين والكسابة الصغار، وتخفيف مديونية المربين، ووضع تدابير للحفاظ على إناث الأغنام والماعز المخصصة للتوالد. كل ذلك من أجل تخفيف كلفة الإنتاج وتحسين دخل الأسرة الفلاحية.

إضافة إلى ذلك، جرى تفعيل حزمة من التدابير الاستثنائية، شملت تعليق الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على الماشية الموجهة للذبح والتسمين في سنة 2022.

وقد استهدفت هذه الإجراءات سقفا إجماليا يقدر بمليون رأس من الأبقار والأغنام والماعز والإبل، و40.000 طن من اللحوم، إلى جانب تقديم دعم لاستيراد الحليب المجفف.

مع تعليق أو خفض الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على عدد من المواد الأساسية مثل القمح بنوعيه والبقوليات وزيت الزيتون والأرز.

وقد أثمرت هذه التدخلات الاستباقية في ضبط بنية الأسعار والتحكم في تكاليف الإنتاج، مع الحفاظ على تموين منتظم للسوق الوطني بالمنتجات الفلاحية والغذائية الأساسية.

ولأننا كنا على دراية تامة بأن مواجهة تقلبات الأسواق الدولية وتقلبات المناخ ليس مجرد اختيار بل واجب تحتم علينا تنزيله بفعالية.

فقد جعلنا من مخصصات صندوق المقاصة ضمانا لمواجهة التضخم المستورد، حيث تمت تعبئة غلاف إجمالي يقارب **135,6** مليار درهم خلال الفترة الممتدة ما بين 2021 ونهاية 2025.

من أجل تغطية وتحمل كل الزيادات التي عرفتھا المنتوجات الاستهلاكية الأساسية، لاسيما عبر دعم استقرار أسعار غاز البوتان والدقيق والسكر والكهرباء.

فضلا عن جوانب أخرى لا تقل أهمية، خاصة تلك المرتبطة بتوسيع الدعم الاجتماعي ليشمل 3,9 ملايين أسرة تضم 12 مليون شخص بغلاف إجمالي خصصت له 52 مليار درهم إلى غاية يناير 2026.

وهي مداخل أساسية كان لها دور مباشر في الحفاظ على دينامية استهلاك الأسر، وضبط معدلات التضخم الغذائي، الذي سجل تراجعاً واضحاً من 15,5% في دجنبر 2022 إلى 1,5%- في دجنبر 2025، بعدما بلغ ذروته في فبراير 2023 مسجلاً 20,8%. إن هذه الأرقام تمثل تجسيدا واضحاً لجدية الحكومة في التعاطي مع ملف القدرة الشرائية.

كما أنها تعبير صريح عن الحضور القوي لمؤسسات الدولة، التي لم تكن يوماً غائبة عن هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة،

إن مقارنة ملف الأمن الغذائي للمملكة، تضعنا أولا وقبل كل شيء ...

أمام مسؤولية وطنية تقتضي منا الوقوف وقفة إجلال وإكبار ...
اعتزازا بالأدوار الطلائعية للفلاح المغربي ومهني القطاع.

ذلك أن الاستثمار في الفلاح الصغير والمتوسط، هو استثمار سيادي مباشر في تثبيت أركان أمننا الغذائي.

حيث أن هذه الفئة هي خط الدفاع الأول لضمان قوت المغاربة، فبفضل تضحياتهم، ظلت أسواقنا محصنة ومؤمنة ضد كل المخاطر، في وقت واجه فيه العالم أزمات في سلاسل الإمداد وتغيرات مناخية حادة.

هذا الرأسمال الحيوي الذي تزخر به بلادنا لا يمثل فقط ركيزة اقتصادنا الوطني، بل هو جوهر هويتنا المغربية وضمانة مستقبلنا الغذائي.

لذلك فإننا نسجل رفضنا القاطع، وبكل مسؤولية وطنية، استغلال التحديات الطبيعية والتقلبات الاقتصادية العالمية، أو توظيفها لأغراض انتخابية أو سياسية ظرفية.

كما نستنكر كل المحاولات التي تحاول النيل من سمعة المغرب وتصويره كأنه بلد يفتقر للمؤسسات أو يسير نحو المجهول ...
لأننا نعتبر أن تبخيس مجهودات المؤسسات الوطنية، والضرب في مصداقية العمل المؤسسي، يشكل مساسا صارخا بالثوابت التي تجمعنا، لما يشكله من تضليل للرأي العام ومناهضة مصلحة الوطن.

فالصعوبات التي واجهها الفلاح المغربي والتحديات المرتبطة بالارتفاع الظرفي لبعض الأسعار، هي قضايا قائمة في جميع دول العالم، وموجودة في سياقنا الوطني منذ عقود.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون

ختاما، إن المملكة المغربية، وبفضل قيادتها الملكية الحكيمة،
ومتانة مؤسساتها، ويقظة وصمود منظومتها الفلاحية ...
قدمت نموذجا استثنائيا في التغلب على التحديات الأكثر تعقيدا،
معلنة عن قيادة مغربية صاعدة، تفرض مكانتها المستحقة في
مصاف القوى العالمية مستقبلا.

شكرا لكم